النقل بحسب المعنى اولا وبحسب اللفظ ثانيا وكل استعارة
الا ان هذا تمام يذهب اليه احد من العلماء فظهر من هذه
التحقيقات اذا شبته المذاهب على المحض فوقع فيما وقع
من الشبه التي اوردها وانها ان وقعت جاز كرنا من تعيين
المذاهب ومن بيان تعلق كلام الفاضل التفتازاني عن يتعلق
بدون تشبيه المثال المذكور بالمثال المشهور للاستعارة
التمثيلية انما هو بالنظر الى مذهب الامام الرازي من كونها
استعارة تمثيلية ولا شك ان كل واحد من المشبه والمشبه به
ووجه الشبه على ما صرح به في المحصول ونهاية الايجاز
هو الهيئة المنتزعة وان الاوضع في الحقيقة المركبات فما
يفهم من كلام القوم من انها موضوعة بالوضع النوعي
او باعتبار ذلك الوضع تكون حقايق ومجازات متنوعة منهم
حيث نسبوا وضع الجزء الصوري الذي هو الهيئة الى الكل
الذي هو المركب على ما يفهم من الكلام المتعلق بتقسيم
الوضع النوعي فان قلت فعلى هذا يرد اعتراض الفاضل التفتازاني
على حصر القوم بالمركب الخيالي المستعمل في الانشاء والعكس
فلا يكون التعريف المذكور مطردا ومنعكسا قلت التحقيق
الذي يظهر منه التفصي عن هذا الاشكال هو ان الهيئة المنتزعة
من الاجزاء المادية والصوري تجعل بمنزلة الموضوع له للمركب

بيان اشتباه المذاهب على المحض منه

المركب فاذا استعمل المركب في تلك الهيئة يجعل ذلك المركب
حقيقة واذا استعمل في الهيئة الاخرى غير المنتزعة من هذه
الاجزاء بل من اشياء اخر يكون مجازا كما في قولهم اني اراك تقدم
رجلا وتؤخر اخرى فانه باعتباد الاول يكون حقيقة وباعتبار
الثاني يكون مجازا ولا شك ان المركبات المذكورة ليست كذلك
بل الجزء الصوري للمركب مستعمل في مدلول جزء صوري للمركب
الاخر فالتجوز في الحقيقة انما هو في ذلك الجزء لا في المركب
وعلى ما سلمنا انها كذلك يكون استعارات تمثيلية وكيف كان
يصح حصر القوم المجاز المركب في الاستعارات التمثيلية
هذا هو المعهود مناسبا لما سبق انواع اراك تقدم رجلا وتؤخر
اخرى قال العلامة التفتازاني في شرح المفتاح في بيان معنى
المثل ينبغي ان يكون المراد بالرجل الخطوة لان المتردد الذي
يقدم رجلا لا يؤخر الرجل الاخرى بل تلك الرجل الاولى نعم
يخطو خطوة الى قدام وخطوة الى خلف فاقول فيه بحث
اولا ان قوله المراد بالاقدام نحوه الاقدام نحوه
ان المراد بالاقدام نحوه ذلك الشخص فيكون الخلف
الواقع في مقابلة خلفه ايضا ومن البين ان هذه ليس هيئة المتردد
وثانيا ان قوله اذ لا عبرة باعتبارهم التقديم في الخطوة لا يخلو عن تكلف
وتجوز لان الخطوة انما تحصل بتقديم الرجل الا انها حاصلة
بمقدمة تقدم تارة وتؤخر اخرى وثالثا ان قوله اذ لا عبرة من

فيه اعتراض على الفاضل التفتازاني مع بوجوه منه

Copyright Qiming Sun University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)